مركز حمورابي

صعود وسقوط أداة القوة الاقتصادية للدولة: التجاوز وعدم التماسك يعرقلان أقوى سلاح لأمريكا

صعود وسقوط أداة القوة الاقتصادية للدولة: التجاوز وعدم التماسك يعرقلان أقوى سلاح لأمريكا *

بقلم: هنري فاريل

ترجمة: صفا مهدي عسكر،

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

1 كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

عندما يعود دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في نهاية كانون الثاني، سيتحكم في أدوات القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، إن انتشار الدولار كعملة للتبادل بالإضافة إلى مركزية المؤسسات المالية الأمريكية وشبكاتها، يمنح واشنطن قدرة غير مسبوقة على عرقلة قدرة الخصوم على ممارسة الأعمال التجارية. منذ أحداث 11 ايلول، استخدمت الولايات المتحدة العقوبات المالية بشكل متزايد مستهدفة الأفراد والحكومات والكيانات غير الحكومية، كما حولت القيود على تصدير التقنيات إلى بديل مؤقت للعقوبات، الآن أصبح مستقبل هذه الأدوات – التي تعتبر من أقوى الأسلحة التي تمتلكها الولايات المتحدة – في يد رئيس متقلب المزاج.

خلال حملته الانتخابية أصر ترامب على أن العقوبات كانت أداة غير فعالة مقارنة بالتعريفات الجمركية، ووعد باستخدامها "أقل ما يمكن" خوفًا من أن تؤدي إلى تدمير الدولار كعملة عالمية – وهو ما وصفه بأنه نتيجة سيئة بمقدار فقدان الحرب. لكن هذا الشك الذي أبداه تعارض مع سجله في فترته الأولى، فقد كان ترامب في تلك الفترة مستعدًا لفرض العقوبات على كوريا الشمالية واستخدامها كأداة للضغط "الأقصى" على إيران، ومن المحتمل أن يؤدي تقلب ترامب بشأن العقوبات إلى إثارة خلافات في فترته الثانية. العديد من الشخصيات التي سيجلبها إلى إدارته مثل السناتور ماركو روبيو مرشح وزير الخارجية هم من مؤيدي العقوبات، ومن المؤكد أنهم سيرغبون في استخدام هذه الأداة القوية للنفوذ الاقتصادي الأمريكي ضد أعدائهم، من جهة أخرى قد يكون البعض قلقًا من الإفراط في استخدام العقوبات، كما كان وزير الخزانة في الإدارة السابقة ستيفن منوتشين قد يكون البعض الآخر حتى معاديًا بشكل فعال لقوة الدولار الأمريكي.

قد يسود الفوضى في هذا السياق فقد تواجه واشنطن صعوبة في مراقبة كميات هائلة من البيانات المالية ومنع المال والتكنولوجيا عن منافسيها، بسبب النزاعات الداخلية وبسبب ميل ترامب لتغيير رأيه بسرعة، ومن المحتمل أن تصبح سياسة الأمن الاقتصادي الأمريكي ساحة صراع حيث يتنافس صقور الصين، والمحاربون بالتعريفات الجمركية وأعضاء وول ستريت ومؤيدو البيتكوين على التأثير في رئيس لا يستقر في قراراته استنادًا إلى نصائح آخر من تحدث إليه.

تظهر العواقب المحتملة لهذه الفوضى بوضوح من خلال كتابين جديدين يرويان قصة كيفية تمكنت واشنطن من إتقان فن الإكراه الاقتصادي، وينظران في كيفية تطور هذه البراعة في المستقبل، في كتاب Dollars and

* Henry Farrell, The Rise and Fall of Economic Statecraft Overreach and Incoherence Hobble America's Most Powerful Weapon, FOREIGN AFFAIRS, December 23, 2024.

Dominionتضع ماري بريدجز الصحفية السابقة التي تحولت إلى مؤرخة، الأسس القديمة التي نشأت منها الإمبراطورية المالية الأمريكية. أما في كتاب Chokepoints فيحتفل إدوارد فيشمان الذي عمل في وزارتي الخزانة والخارجية، بـ"تقنيي العقوبات" الذين ساهموا في بناء هذه البراعة على مدار العقدين الماضيين، ونظرًا لأن ترامب يعتبر الخبرة التقنية قيودًا لـ "الدولة العميقة"، قد يكون كتاب بريدجز أكثر صلة في المستقبل القريب مع عودة ترامب إلى نهج أكثر بدائية في القوة الاقتصادية الأمريكية.

اليوم كما في أوائل القرن العشرين تنبع هذه القوة من مزيج من المصادر، على مدار العقدين الماضيين بنت الولايات المتحدة عضلات تنفيذية اقتصادية دون أن تضع خططًا واضحة لكيفية استخدام هذه القوة بأفضل طريقة، الأجزاء المختلفة لما قد يسمى "دولة الأمن الاقتصادي" مثل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة ومكتب صناعة الأمن التابع لوزارة التجارة، وتكافح أحيانًا للتنسيق بين أعمالها ولديها صعوبة كبيرة في جمع المعلومات أو وضع استراتيجيات طويلة الأمد ولا يزال لا يوجد مخطط واضح لكيفية تكامل هذه المكونات.

سيزيد عودة ترامب هذه المشكلات سوءًا، فدولة الأمن الاقتصادي بحاجة إلى مزيد من التماسك والتخطيط لا العكس، العقوبات وقيود التصدير هي من أقوى الأسلحة في ترسانة الولايات المتحدة ولكنها تُدار من خلال آلة بيروقراطية متفككة، تعمل بعشوائية ولا تنسيق بينها، ولا يوجد ما يعادل وزارة الدفاع في مجال الأمن الاقتصادي وهي الهيئة التي تجمع الجهود الحكومية تحت سقف واحد.

إذا نفذ ترامب وعده بتهميش الموظفين المدنيين فإن ذلك سيتركه بلا أي قيود على شهيته للفوضى، ومن المحتمل أن تتأرجح الإدارة الجديدة بين سياسات متناقضة تمامًا، استبدال العقوبات وقيود التصدير بالتعريفات الجمركية واستخدام العقوبات على نطاق واسع (حتى ضد الحلفاء) وحماية المؤسسات المالية والعملات المشفرة من السلطة التنظيمية الأمريكية، ستكون هذه فوضى على المدى القصير وستضعف القوة الأمريكية على المدى الطويل حيث ستسعى البلدان الأخرى إلى عزل نفسها عن هذه الفوضى بتجنب النظام الاقتصادي الأمريكي بقدر الإمكان.

منذ هجمات 11 ايلول، استفادت الإدارات الديمقراطية والجمهورية من انتشار الدولار الأمريكي لتحويل العقوبات المالية إلى سلاح متعدد الاستخدامات، تحتاج البنوك الدولية إلى الوصول إلى نظام تصفية الدولار الذي تتحكم فيه الجهات التنظيمية الأمريكية لتحويل الأموال بين بعضها البعض، وهذا يجبر البنوك حتى تلك الموجودة في الخارج على الامتثال للعقوبات المالية الأمريكية ومتطلبات التقارير.

كانت النتائج قوية عندما فرضت إدارة ترامب عقوبات على كاري لام الرئيس التنفيذي المؤيد لبكين في هونغ كونغ، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2020، رفضت حتى البنوك الصينية التعامل معها، كان عليها أن تحتفظ بكميات كبيرة من النقود في قصرها لدفع فواتيرها. وعندما فرضت إدارة بايدن في عام 2024 عقوبات على المستوطنين (الإسرائيليين)** المتطرفين بسبب مهاجمتهم أو تجريدهم الفلسطينيين من أراضيهم، لم يكن أمام البنوك (الإسرائيلية) خيار سوى قطع علاقاتها معهم، مما أثار غضب وزير المالية اليميني المتطرف في (إسرائيل)، تصل قوة العقوبات الأمريكية إلى عمق الترتيبات المالية الداخلية لكل من الحلفاء والأعداء على حد سواء.

لقد عملت واشنطن أيضًا على جمع وسائل أخرى للضغط الاقتصادي في فترة ترامب الأولى، وسع المسؤولون نطاق نفوذ الولايات المتحدة في سلاسل الإمداد العالمية من خلال تحويل قيود التصدير، التي كانت في الأصل تهدف إلى منع التقنيات الأمريكية من الوصول إلى الجيوش المعادية، إلى عقوبات غير مباشرة - وهي طريقة أخرى لإضعاف اقتصاد الخصم، استخدم الرئيس الأمريكي جو بايدن نفس الآلية لتقييد اقتصادات الصين وروسيا من الوصول إلى بعض أشباه الموصلات.

على الرغم من أن قيود التصدير كانت أقل فعالية مما كان يأمل المسؤولون الأمريكيون، بسبب الطبيعة الغامضة لسلاسل الإمداد وصعوبة التحكم فيها، فإن هذه الأدوات وغيرها من الابتكارات قد ساهمت في تعزيز ما يمكن أن يسمى "الدولة الأمنية الاقتصادية" داخل الحكومة الفيدرالية الأمريكية، رغم أنها تفتقر إلى التنظيم. من خلال إدارة العقوبات وقيود التصدير وفحص الاستثمارات يمكن لواشنطن غالبًا منع الأموال والتقنيات من الوصول إلى أيدي خصومها، وتساعد بعض أجزاء من الدولة التنظيمية الأمريكية الأخرى حتى عندما لا ترتبط ارتباطًا رسميًا بالأمن القومي، على سبيل المثال ساعدت جهود لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية لتنظيم العملات الرقمية وزارتَي الخزانة والعدل في جعل هذا المجال المالي الفوضوي يتماشى مع القوانين الأمريكية، ونتيجة لذلك أصبح من الصعب على الإرهابيين والدول المارقة التهرب من النظام المالي التقليدي.

** مقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

لكن النمو السريع للدولة الأمنية الاقتصادية الأمريكية جاء على حساب التماسك، لا يمتلك المسؤولون الأمريكيون إرشادات واضحة بشأن متى ينبغي استخدام أدوات اقتصادية معينة كما أن هناك القليل من الضمانات لعدم تعارض هذه الأدوات مع بعضها البعض، وقد فقدت العقوبات وقيود التصدير وبعض الأدوات الاقتصادية الأخرى جزءًا من قوتها لأن استخدامها قد تزايد ليشمل أغراضًا متنوعة. والآن يعد هذا وقتًا غير مناسب بشكل خاص لهذا التدهور، بدأت الولايات المتحدة في إعادة تقييم علاقتها مع الاقتصاد العالمي، فبينما كانت واشنطن في السابق تدعم الاعتماد الاقتصادي المتبادل فإنها الآن تستخدم هذا الاعتماد كأداة للهيمنة. أصبحت اللوائح المحلية والدولية متشابكة بشكل متزايد وأصبحت ضرورية للأمن القومي، وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تشكيل أسواقها المحلية فلن تكون قادرة على التأثير على الأسواق العالمية، وهناك قلق أكبر في عالم يشهد تغييرات تكنولوجية سريعة، لا يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على هيمنتها الاقتصادية كأمر مسلم به فقد لا تعوض مزاياها في مجال الذكاء الاصطناعي عن فقدان السباق نحو تقنيات الطاقة النظيفة التي ستعتمد عليها مراكز خوادم الذكاء الاصطناعي والإلكترونيات اليومية.

إن معالجة هذه المشكلات يتطلب زيادة ضخمة في قدرة الدولة، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تصبح أكثر تكيفًا من خلال تحسين قدرتها على جمع المعلومات وتحمل المخاطر السياسية الكبرى وتعديل السياسات بناءً على ما تفضي إليه تلك المخاطر - وهو أمر صعب لأي إدارة، سيكون هذا تحديًا كبيرًا بالنسبة لترامب، بالنظر إلى صعوبة التزامه بأي أهداف طويلة الأجل ورفضه للخبراء و"الدولة العميقة".

قوة الموظفين

الكتاب الشامل الذي كتبه فيشمان يركز بشكل كامل على الخبرة، متمجّدًا بالفضائل البيروقراطية التي ترفضها الإدارة الجديدة، إنه كتاب من 500 صفحة مخصص لتكريم "تقنيي العقوبات" المسؤولين الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم، والذين ساهموا في بناء القوة القسرية لواشنطن. بعد هجمات 11 ايلول، اكتشفت الولايات المتحدة أن العولمة الاقتصادية قد خلقت ثغرات أمنية، كان بإمكان الإرهابيين وغيرهم من الفاعلين الضارين التنظيم عبر الإنترنت وإرسال واستلام الأموال عبر الحدود دون أن يتم تتبعهم.

على مدار العقدين التاليين أعادت الإدارات الجمهورية والديمقراطية التأكيد على نفوذها في العالم من خلال السيطرة على النقاط الحيوية في الشبكات التي تشكل النظام المالي العالمي، على سبيل المثال من خلال شبكة "SWIFT"، وهي منصة تواصل للبنوك يمكن للمسؤولين الأمريكيين معرفة من يرسل المال إلى من، وفي فترة ترامب الأولى وسعت الإدارة نطاق قيود التصدير من خلال تطبيق قاعدة "المنتج المباشر الأجنبي" التي بموجبها يمكن للحكومة الأمريكية أن توقف بيع المنتجات الأمريكية وكذلك العديد من المنتجات المصنوعة باستخدام المعدات والتكنولوجيا والمعرفة الأمريكية، بما في ذلك أشباه الموصلات المتطورة. استخدمت هذه القاعدة لأول مرة لاستهداف شركة "هواوي" الصينية، ثم لتنظيم بيع مجموعة واسعة من السلع إلى روسيا، في النهاية تم استخدامها لمنع تصدير بعض أشباه الموصلات المتطورة إلى الصين.

يضيف فيشمان تفاصيل غير معروفة سابقًا إلى هذه القصة، بدءًا من التافه (كيف امتلأ مكتب أحد المسؤولين الأوروبيين بالطائرات والعربات الصغيرة) وصولًا إلى المهم (كيف تم إقناع وزيرة الخزانة جانيت يلين بقبول التدابير التي تمنع البنك المركزي الروسي من الوصول إلى احتياطياته الأجنبية)، لديه قدرة خاصة على التحدث مع الأشخاص المجهولين الذين يقفون وراء "كتابة المذكرات"، وهي ممارسة يشاركها مع أحد أبطاله البيروقراطيين.

يدعي كتاب Chokepoints أن حكمة هؤلاء التقنيين في مجال العقوبات قد خلقت "خططًا" لنوع جديد من النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها، يكتب فيشمان أن إدارة ترامب الأولى تقدم "دروسًا تحذيرية" حول كيف يمكن أن تفرط الأحادية في تطبيق سلطتها، وكذلك نموذجًا لكيفية التعامل مع تهديد الصين بجدية. يرى أن الهيمنة المالية والتكنولوجية للولايات المتحدة سمحت لـ "البيروقراطيين الأمريكيين والأوروبيين المجهولين" بإعادة هيكلة "العلاقات بين القوى الكبرى"، التحدي أمام الولايات المتحدة وحلفائها هو إدارة هذه النقاط الحيوية بحكمة باستخدام الحرب الاقتصادية للحفاظ على هذا النظام وتجنب الحروب الفعلية قدر الإمكان.

اليوم يبدو أن Chokepoints أصبح أكثر احتفالًا بالماضي منه كخطة للمستقبل، وتبين أن إدارة ترامب الأولى لم تكن درسًا تحذيريًا بل نموذجًا للعالم القادم، لن يكون هناك نظام تقني جديد بدلًا من العمل في عالم متوقع ستُعاد صياغة السياسة العالمية من خلال الفوضى الداخلية لإدارة ترامب الجديدة، مما سيساهم في فوضى العالم الخارجي، حيث تحاول الشركات والحكومات على حد سواء الاستجابة لقوة عظمى غير قابلة للتوقع.

التحديات والمفاجآت في القوة الاقتصادية الأمريكية

إذا كان فيشمان يمدح التقنيين المسؤولين عن الهيمنة الإمبريالية فإن بريدجز تعرض حدود رؤيتهم، من خلال تقديم نظرة معمقة على ما قبل تاريخ "دولة الأمن الاقتصادي الأمريكية"، تؤكد أن استراتيجيات الهيمنة التي يعتمدها النخبة تمثل جزءًا فقط من القصة، إن لم تكن نصفها. وتشير إلى أن أنظمة السلطة العالمية "نادراً ما تتوافق مع التصاميم البعيدة"، ومن غير الممكن فهم الأنظمة الاقتصادية المعقدة من خلال التركيز على المسؤولين الذين صمموا تلك الأنظمة فقط، بل يجب على المرء أن يولي اهتمامًا أيضًا لاستراتيجيات الشركات والأطراف الأجنبية التي تأثرت بتلك الخطط.

تستعرض بريدجز كيف نشأت هيمنة الدولار الأمريكي بطريقة عشوائية، ففي بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن قدرة شركاتها على استخدام النظام المالي القائم الذي كانت تهيمن عليه المملكة المتحدة، كان السياسيون ورجال الأعمال يخشون من أن تشارك البنوك الأجنبية معلومات حساسة مع منافسيهم، وهو ما دفع إلى إنشاء أول بنك متعدد الجنسيات في الولايات المتحدة "شركة البنوك الدولية".

وترى بريدجز أن إنشاء "شركة البنوك الدولية" لم يكن نتيجة لاستراتيجية متكاملة بل كان عملية عشوائية

فقد قام قادة الأعمال والمصرفيون بتشكيل بنية تحتية مرنة تسمح للمستعمرات والمناطق الأمريكية باستخدام الدولار بدلاً من الجنيه الاسترليني في معاملاتهم، وكان تمويل البنك يأتي من شركات خاصة كان لديها مصلحة في الهيمنة الاقتصادية الأمريكية. كان هذا الجهد مليئًا بالفوضى والارتباك والنرجسية، أكثر اهتمامًا بمصلحتها الخاصة من مصلحة "عم سام"، ومن خلال الصدفة بقدر ما كانت النية ساعدت "مجموعة المصرفيين الأمريكيين المرتبكين" كما تصفهم بريدجز، في ترسيخ القوة المالية العالمية للولايات المتحدة وتحويل الأدوات المالية غير المعروفة إلى بنية تحتية لتبادل الدولار.

وفقًا لبريدجز لا يزال العصر الحالي يشهد حالة من التحول مع انحسار إمبراطورية قديمة ومحاولة أخرى للتوسع، تمامًا كما كانت الولايات المتحدة تستاء من سيطرة المملكة المتحدة على النظام المالي العالمي في بداية القرن العشرين، فإن الصين اليوم تشعر بالاستياء من القوة الأمريكية وتحاول بناء أنظمة بديلة خاصة بها. كما أن طبيعة المالية نفسها تتغير مع ظهور تقنيات جديدة مثل العملات المشفرة والعملات الرقمية للبنوك المركزية، ومن المحتمل أن تفقد الولايات المتحدة هيمنتها التكنولوجية ربما بسبب خسارتها السباق نحو تقنيات الطاقة النظيفة، الرئيس الصيني شي جين بينغ يراهن على التقنيات الفيزيائية مثل البطاريات المتقدمة مؤمنًا بأن القدرة على إنتاج طاقة وفيرة وآمنة ستكون قريبًا في متناول اليد.

قد يحصل نهج شي على دعم من الحكومات الأجنبية بينما تستخدم الولايات المتحدة النقاط الحيوية لإبطاء تقدم خصومها، فإن الصين تتقدم في تقنيات الطاقة النظيفة التي يمكنها بيعها بأسعار منخفضة للدول الأخرى، ومع ذلك فإن محاولة الصين إعادة توجيه الاقتصاد العالمي نحو نفسها قد تكون فوضوية تمامًا كما كانت محاولة الولايات المتحدة قبل مئة عام. إن "مبادرة الحزام والطريق" الصينية ليست خطة منظمة للهيمنة العالمية بقدر ما هي أداة لدفع العقود إلى شركات البناء المتصلة، وإذا ساعد هذا في بناء اقتصاد عالمي ذو طابع صيني، فسيكون ذلك نصفه بالصدفة

كتاب بريدجز يكشف عن عالم فوضوي وغير قابل للتنبؤ حيث يمكن للدول الأخرى واللاعبين الصغار أن يقوضوا الخطط الكبرى للمخططين الإمبرياليين، إن القوة الاقتصادية الأمريكية لا تعتمد فقط على هيمنة الدولار أو السيطرة على أشباه الموصلات، بل على نظام مترابط ومعقد من البنوك والأعمال والقانون، الذي أصبح أكثر تعقيدًا يوماً بعد يوم. الأدوات المفضلة لدى تقني العقوبات أصبحت أقل فعالية مع اكتشاف الشركات والخصوم طرقًا للتحايل على النقاط الحيوية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، بينما تعمل خصوم مثل الصين على بناء أنظمة مالية خاصة بها. وقد وجد الأوليغارشيون وتجار الأسلحة والإرهابيون طرقًا للتحايل على العقوبات باستخدام العملات المشفرة ففي عام 2023، تدفق المال عبر "تيثر" العملة المشفرة المستقرة

المرتبطة بالدولار الأمريكي، بما يعادل تقريبًا ما مر عبر بطاقات فيزا مما يساهم في اقتصاد مظلم يقع في معظم الأحيان خارج متناول الحكومة الأمريكية.

واشنطن بدأت تشعر بتراجع قوتها حتى مع تعزيز قيود التصدير من خلال قاعدة "المنتج المباشر الأجنبي"، أصبح تطبيقها أكثر صعوبة مما كانت تأمله إدارة بايدن، لا يوجد ما يعادل "SWIFT" لتوفير البيانات للمسؤولين الأمريكيين حول سلاسل الإمداد، كما أن شركات أشباه الموصلات الأمريكية كانت على استعداد لتجاوز حدود المسموح به للحفاظ على الوصول إلى السوق الصينية. مع اقتراب نهاية ولاية بايدن، بدأ المسؤولون الأمريكيون في العودة إلى العقوبات المالية بعدما اكتشفوا مدى صعوبة تطبيق قيود التصدير على المنتجات ذات سلاسل الإمداد المعقدة، هذه المشكلات ستكون صعبة بما يكفي حتى لو ظل التقنيون المختصون بالعقوبات في القيادة ولكن إذا كان هناك شخص واحد ليس لديه أي ميول بيروقراطية فهو ترامب.

الفوضى القادمة

كانت سياسة الأمن الاقتصادي في إدارة ترامب الأولى تجربة غير مستقرة، حيث كان الأشخاص المرتبطون بالمال وول ستريت مثل ستيفن منوتشين في مواجهة مع الصقور المناهضين للصين مثل مستشار الأمن القومي جون بولتون، ومؤيدي التعريفات الجمركية مثل الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر، كانت القرارات تتخذ أو لا تتخذ بناءً على من كان يمتلك أذن الرئيس في تلك اللحظة ومن كان قد أتقن فنون الحرب البيروقراطية.

لكن وسط هذه الفوضى كانت هناك بعض الجزر من الاستقرار، عملت مستويات الحكومة الأعمق كما في الإدارات الجمهورية السابقة حيث كان المسؤولون متوسطو المستوى في مجال الأمن الاقتصادي يؤدون مهامهم بأفضل ما يمكن، كانوا يعيشون في خوف من أن تغريدة رئاسية مفاجئة قد تغير بالكامل السياسات التي كانوا مسؤولين عن تنفيذها، لكن العديد من السياسات كانت مملة وتقنية لدرجة أن ترامب لم يكن يهتم بها.

لكن الإدارة الثانية لترامب ستكون مختلفة، هناك فصائل جديدة ستدخل اللعبة ومن المحتمل أن تؤثر الفوضى حتى على تلك المستويات الحكومية التي نجت من إدارة ترامب الأولى دون تأثير كبير، رجال الأعمال والمستثمرون في مجال العملات المشفرة الذين دعموا ترامب يسعون الآن لجني مكافأتهم. بعضهم يحمل معتقدات سياسية غريبة على سبيل المثال بالاجي سرينيفاسان الذي كان مرشحًا محتملًا لتولي إدارة الغذاء والدواء في عهد ترامب، هو مؤلف كتاب ينتقد ما يراه تحالفًا بين قوة الدولار الأمريكي و"الصحوة الثقافية" لصحيفة نيويورك تايمز، معتبرًا أن ذلك هو نتاج طبقة نخبوية متدهورة فكريًا ويريد سرينيفاسان استبدال النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة - والذي يراه "في تراجع" - بـ "باكس بيتكوينيا".

أما الذين يتعاملون مع العملات المشفرة لمجرد كسب المال فيرغبون ببساطة في منع الحكومة من فرض لوائح قد تعرقل أرباحهم، كان الجميع سواء من المؤمنين الحقيقيين أو الانتهازيين غاضبين عندما استخدم مسؤولو وزارة الخزانة في إدارة بايدن العقوبات لعزل خدمة خلط العملات المشفرة التي تجعل من الصعب تتبع الأموال، بسبب قيامها بغسل مليارات الدولارات لصالح كوريا الشمالية وكيانات أخرى ضارة. والآن قامت المحاكم المحافظة بمنع هذه العقوبات ويخطط ترامب لتعيين مسؤولين مؤيدين للعملات المشفرة، الذين سيحاولون بالتأكيد تخفيف اللوائح المالية إذا نجحوا في ذلك، فسيتم تقويض الأمن الاقتصادي الأمريكي، حيث سيصبح من الأسهل على الأفراد تجاوز سيطرة الدولار.

لن تقتصر المعارك الداخلية على إزالة اللوائح المالية، سيشدد صقور الأمن القومي التقليديون على فرض العقوبات وقيود التصدير دون تحديد واضح للحدود، بينما سيعمل مؤيدو التعريفات الجمركية مثل ترامب على تطبيقها لمعالجة انعدام الأمن الاقتصادي وكل المشاكل الأخرى التي تواجهها الولايات المتحدة. في النهاية سيكتشفون حدود التعريفات الجمركية وتكاليفها، لكن من المحتمل ألا يدركوا ذلك في الوقت المناسب، الشركات الكبرى ستطالب بتدابير تقليدية تدعم الأعمال مرفقة بعقود مميزة واستثناءات لأنفسهم وأصدقائهم، ستؤدي التحالفات المتوترة والسياسات الداخلية المعقدة والطعنات في الظلام، إلى إرباك سياسة الأمن الاقتصادي.

المنطقة الوحيدة التي يظهر فيها ترامب عزيمة ثابتة هي عداؤه للخبرة الفنية، ستؤدي محاولاته المعلنة لفصل "العناصر الفاسدة" في أجهزة الأمن القومي والاستخبارات إلى سنوات من الدعاوى القضائية، ومع ذلك حتى إذا لم تنجح هذه المحاولات بالكامل فإنها ستعرقل قدرة "دولة الأمن الاقتصادي" على إنجاز مهامها.، سيتساءل المسؤولون الاقتصاديون ذوو الخبرة الطويلة ما إذا كانوا يرغبون في البقاء في بيئة عمل غير قابلة للتنبؤ.

في الواقع سيحاول الجميع - الشركات والحكومات الحليفة والخصوم - أن يفهموا ما يحدث داخل هذه الإدارة الفوضوية، وإذا أمكن التأثير عليها، سيسعى الحلفاء لحماية أنفسهم من قوة عظمى غير مستقرة لم تعد قادرة على ممارسة السيطرة كما تعتقد. ستعمل الشركات الأجنبية والمحلية ورأسماليون العملات المشفرة، على إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي لكسب المزيد من المال، تمامًا كما فعل أسلافهم في الأيام الأولى للإمبراطورية الأمريكية عندما كانت الدولة في مراحلها الأولى. قد يستفيد البعض من إدارة ترامب، محولين بذلك قوة الولايات المتحدة لصالحهم، بينما سيسعى الخصوم لاستغلال نقاط ضعف أمريكا، مما يؤدي إلى مزيد من التفكك والفوضى.

في وقت مضى كان من الممكن أن يعتقد النخب الأمريكية أن التقنيين يمكنهم تنظيم العالم بما يتماشى مع مصالحهم مما يجعله آمنًا وقابلاً للتنبؤ، كانوا يعقدون الأمل في أن فترة ترامب الأولى كانت حالة شاذة، الآن أصبح من الواضح أنها لم تكن كذلك، الشمس تغرب على تقنيي العقوبات بل وعلى التقنوقراطية التقليدية بشكل عام، ومن المؤكد أن القوة الاقتصادية الأمريكية ستعاني من ذلك.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة